

التكليف

المحسوس العام فى غريزة الانسان
لا يخلو تكليف دينى من علة مقتضية له
اختفاء علة التكليف يعم النظم القانونية البشرية أيضاً

WWW.OSTAD-JAFARI.COM

المحسوس العام فى غريزة الانسان

تحكم العقول السليمه بأن الكون لم يخلق عبثاً وانما هناك غاية من ورائه. وكيف يمكن التحدث عن العبث وهى كلمة يرفضها المشهود الخارجى وهو النظام الاعلى الذى منحه الله لاجزاء الكون وهداها الى قوانينها الجارية. وان العقل الذى لا يقبل صدور فعل من الانسان المستشعر، عبثاً بل من الحيوان المدرك، جزافاً. كيف يقبل خلق العالم الفسيح بما فيه من الايات البالغة والانفس الناطقة المفكرة من الله الحكيم بلا غاية يريدنا من الخلقة؟ وانما قصد بخلقة العالم الفسيح وصول كل موجود الى كماله الاقصى الممكن فى حقه. ولو أننا دققنا فى هذه الحقيقة وألقينا النظرة السليمة على النفس لرأيناها تحكم بأنها مكلفة وليست بمطلقة، والشعور بالتكليف هذا، حقيقة عامة لا تقبل أى غموض وقد دعت هذه الحقيقة كثيراً من المتفكرين الى ان يستنتجوا منها وجود مكلف مطلق.

فهذا هو «عمانوئل كانت» أكبر فلاسفة ألمانيا فى القرن الثامن عشر، يرى أن التكليف، محسوس فى النفوس وينشأ احساسه تلقائياً ولا يمكن أن تكون علته طبيعية. وقد رأينا من الضرورى أن نقل عبارات مختصرة عن كانت تؤيد ما أوضحناه:

أيها التكليف، وأيها الاسم العظيم، لست مما يسر النفس، ولكن تطلب الطاعة من النفوس وتهيج ارادة الناس كي تحدث شوقا الى طاعتك. ولا تخيف النفوس مما تكرهه. وتضع قوانين تنفذ فى النفوس بلا موجب لذلك من الخارج. ونحن وان لم نطعك، لنعظم شأنك. ومع ان الميول النفسانية تسير على خلافك الا انها صامتة فى عتبتك المقدسة. أيها التكليف ما هو الاصل العريق الذى نشأت منه؟ أين أصلك السامى الذى يأبى الانسجام مع الميول (الشهوية والغضبية)؟ ان شرط القيمة الحقيقية التى يمكن أن تمنح للانسان يرتبط بالخضوع لك.»

ثم اننا لا نهتم فى هذا الموضوع بتفسير التكليف لغوياً كى نكون بذلك قد استعرضنا موضوعاً يُعدّ موضعاً للمناقشات الحرفية، بل نريد أن نبين ان الانسان مكلف لا محالة ولا يمكن له الانفلات منه. واذا كانت علل التكليف تختلف بحسب الحقيقة أو الصورة، فالتكليف الاجتماعى معلول للمصالح والمفاسد التى يتعرض لها

المجتمع فى مسيره ويفهمها زعماءه، والتكليف الفردى معلول لامور دافعة عن الضرر أو جالبة للنفع. فهذان القسمان من التكليف لا يخلو منهما انسان أبداً حيث يأمرنا الدين بتكليف ويطلب منا الطاعة لها، وذلك لان الدين يدلنا على علل الخلقة وعلى ما تحتاج اليه النفوس الانسانية فيما يرجع الى الخضوع للمبدأ الاعلى والى ارتباط الانسان بأخيه الانسان فى المجتمع والى اليوم الآخر. وقد توهم بعض الناس ان الجهل بعلل التكليف الدينية، بل خلوها عند بعض آخر من العلل، يجعلها موهومة أو مرشدة الى النظام الاجتماعى فحسب، فحينئذ نلاحظ أن ما يلائم منها الحقائق الاجتماعية يُعمل بها، وما يناقضها يطرح رأساً، ولا بد لنا من توضيح هذه الجملة ايضا بما ينفعنا فى فهم حقيقة التكليف: أما ان التكليف الدينية تخلو من العلل فمما لا يُصغى اليه وان صدر عن بعض السطاء وان كانوا متدينين، حيث أن الوظائف المقررة فى الدين تنقسم الى انواع مختلفة:

١- الامور المرتبطة بالاقتصاد من التجارة والفلاحة والصناعة وغيرها مما يدخل فى قوام المعيشة، فالوامر والنواهي التى وردت فى مثل تلك الامور انما هى فى الاغلب توقعيات لما فى ايدى الافراد والمجتمع. فمصالح الامور ومفاسد المنهيات التى صدرت عن النبى (ص) فى الامور المذكورة مما اتضحت عند العقلاء كافة الا ما شذ منها حيث لم تفهم العقول حقيقة علتها، ولو حققنا وفحصنا عن التكليف الاقتصادية التى لم تفهم عللها لرأينا النسبة بينها وبين ما عرفت مصالحها ومفاسدها هى نسبة الخمس الى المائة، ومن المظنون أن المستقبل سيكشف الغطاء عن تلك العلل المجهولة ايضا، كما كشف الماضى عن مئات من العلل الخفية.

٢- ان التكليف المتعلقة بالحدود والديات، المعبر عنها بقوانين الجنائيات فى العصور الاخيرة، فلو لاحظ المتفكر المحقق معانى الحد والدية وشروطها واجتنب العصبية العمياء والاعتراض بفلسفات مموهة فى صورة القوانين اليومية لرأى عللاً جلية لهذا التشريع، بل لو فكر فى حقيقة الانسان وصلته بأخيه لرأى ان القصاص بقلع عين من قلع عين أخيه الانسان قانون رياضى لوحظ فيه مسانحة الاجرام والجزاء. ولا تتوهم فتعترض ان قيمة العضو الانسانى ثابتة لا تتغير، بل ليست للعضو أية قيمة عالية أو رخيصة، وانما الروح الانسانية هى التى تصل الى اعلى القيم فى عالم الوجود ان صلحت، وتتنزل الى ان لا يتصور لها اية قيمة رديئة ان فسدت، فالتكليف الدينى الذى ينادى بقلع عين قالع العين أو بقطع يد السارق غير المعذور انما يأمر باجراء حد على الروح بوساطة العضو الذى ظهر به ذلك الاجرام.

نعم يعدّ الانسان أشرف ما نراه فى الكون وأعظمه وأعلاه، ولكن المجتمع الذى هبط فى نظر السارق، أعلى وأرقى منه، ولحافظ صلاحه وفساده اكبر من مراعاة جانب الشخص المجرم، ومما يشتد به عجب المتفكر ان

القاتل عن عمد لا يجب أن يُقتل لأنه انسان والانسان شريف، ولكن المقتول لا يراعى جانبه مع انه ايضاً اخوه شرفاً وعظمه، بل يُقال ان قطع يد السارق وقصاص القاتل مما يسقط الانسان عن قيمته، ولكن المقاتلة الاجتماعية لا تنزله عن رتبته العالية! ومجمل القول ان هذا القسم من الوظائف ايضاً لم نجد فى عللها ما يخالف العقول السليمة، وان كان فيها قليل مما لا ندركه بعقولنا المحدودة، مع الظن القوى بامكان اكتشافه جلياً فى المستقبل قريباً أو بعيداً كما ذكرناه فى القسم الاول.

٣- ان الاحكام المتعلقة بالعائلة، كما نرى، تعتبر وظائف معلله بعقل عقلية ومنطقية واضحة لا تحتاج الى تفصيل.

٤- ثم ان القوانين المقررة لربط الانسان بفرد أو بمجتمع، لم نلاحظ فيها شيئاً بلا علة واضحة، فان الدين هو الذى علمنا حقيقة الانسان وانه المختار من الموجودات وكذلك علمنا قيمته العالية عند صلاحه وقيمه الرديئة عند فساده، فحقوق الفرد على الآخر أو على المجتمع اول ما اعتنى به الدين لا محالة، ففكر فى حقيقة العدل والتعاون والاحسان وضرورتها فى ربط الانسان بأخيه الانسان، ثم اذا أمعنا النظر فى كتابنا الالهى وفيما وصل اليه الانسان فى تقويمها، فلا يعترينا شك فى أن ما بيّنه الكتاب من معانى العدل والتعاون والاحسان وضرورتها هو القول الفصل فقط.

ثم ان المجتمع فى كتاب الدين أخذ من الاصاله ما لم ينله الفرد، وان مصالح الفرد المزاحمة للمجتمع غير مشروعة فى لغة الدين، فلننظر فى ذلك الى مشكلة الاحتكار ونحوها.

٥- ان العبادات والنسك التى يطلب منها التقرب الى المبدأ الاعلى، تعدّ من الوظائف التى لا يمكن تعلييل تخصصها بأمر مشخصة بعقولنا الساذجة المحاطة بستائر الماديات، وانما المعقول منها انها تقرب الانسان الى ربه وتمنع عن الخوض فى متاهات المادة المظلمة، وان الانسان يصل بها الى حالة تعادل بين النزول المادى والصعود الروحى.

هذه معلومات مجمله فى مسألة التكليف الذى جاء به الدين ولم نصلها بجزئياتها لانها قد اتضحت فى القرون الاخيرة وستبين شيئاً فشيئاً فى السنين والقرون الآتية التى تتكفل بتمحيص الحق عن الباطل. واخيراً لا بد من ان ننبه على قضية هامة قد انتبه اليها الباحثون فى فلسفة الشرائع الالهية والبشرية، وهى ان اختفاء علل التكليف احياناً لا يختص بالمقررات الالهية فحسب، بل يعم الاختفاء جميع النظم القانونية فى اصولها. ففكر فى العبارة التى نقلها عن «باول جاش» على ما يحكيه عنه «كلود دوباكه» ذيلاً:

انى استغرب من العقول الضالة التى تطلب ادراك فلسفة الحقوق بلا دليل. لا بد من الادعان بأن القواعد الكلية

لفلسفة الحقوق فى ابهام واجمال حيث أنّ حدود المفاهيم الاصلية للحقوق غير مقطوع بها ولا زالت فيها مواضع للمشكلات».١ فلو راجعنا علل القوانين التى يجعلها الانسان ويلزم نفسه على العمل بها لوجدناها اما هى مجهولة بالاساس واما لا تعم جميع الموارد.

WWW.Ostad-Jafari.COM